

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

١٦ - بابُ ما جاء في كمَّ يقطعُ السَّارقُ

١٤٦٩ - حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، حدثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ عن الزُّهريِّ ،
أخبرتهُ عمْرَةُ عن عائشةَ : « أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم كان يقطعُ في رُبْعِ
دينارٍ فصاعداً » .

حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من غيرِ وجهٍ
عن عمْرَةَ عن عائشةَ مرفوعاً ، ورواه بعضهم عن عمْرَةَ عن عائشةَ موقوفاً .

(باب ما جاء في كم يقطع السارق)

قوله : (كان يقطع) أى يد السارق والسارقة ، أى كان يأمر بالقطع لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يباشر القطع بنفسه (في ربع دينار فصاعداً)
قال صاحب المحكم : يختص هذا بالقام ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو . وقال
ابن جنى : هو منصوب على الحال أى ولو زاد . ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن
إلا صاعداً . وقد وقع في رواية عند مسلم : فما فوقه بدل فصاعداً وهو بمعناه .

قوله : (حديث عائشة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه
(وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عمْرَةَ عن عائشة موقوفاً) أخرجه
الطحاوى من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن
عمْرَةَ عن عائشة موقوفاً ، وأخرجه مسلم عن طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن عمْرَةَ عن عائشة مرفوعاً . قال الحافظ في الفتح : وحاول الطحاوى
تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة . وأبو بكر أتقن وأعلم من

١٤٧٠ — حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا اللَّيْثُ عن نَافِعٍ عن ابنِ عمرَ قال :
« قَطَعَ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم في مِجَنٍّ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ » .

وفي البابِ عن سعدٍ وعبدِ اللَّهِ بنِ عمرو وابنِ عباسٍ وأبي هريرةَ وأَيْمَنَ .
حديثُ ابنِ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، والعملُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ
العِلْمِ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، منهم أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ قَطَعَ في خَمْسَةِ

ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع . لأن الموقوف محمول على
الفتوى . والعجب أن الطحاوى ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورام
هنا تضعيف الرواية القوية بروايته انتهى .

قوله : (قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجن) بكسر الميم وفتح الجيم
وتشديد النون هو الترس لأنه يوارى حامله قيمته ثلاثة دراهم . هذه الرواية لا تخالف
رواية ربع دينار المتقدمة ، لأن ربع الدينار كان يومئذ ثلاثة دراهم ، ففي رواية
عائشة عند أحمد قال : لقطعوا في ربع دينار . ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك ،
وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهماً . وقال الشافعي :
وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم ، وذلك أن الصرف على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهماً بدينار ، وكان كذلك بعده . وقد ثبت أن عمر
فرض الدية على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار .

قوله : (وفي الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو وابن عباس وأبي هريرة
وأَيْمَنَ) أما حديث أبي سعد فأخرجه الطحاوى . وأما حديث عبد الله بن عمرو
فأخرجه أبو داود والنسائي . وأما حديث ابن عباس فأخرجه الطحاوى .
وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه الشيخان . وأما حديث أَيْمَنَ
فأخرجه الطحاوى .

قوله : (حديث ابن عمر حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .
قوله : (منهم أبو بكر الصديق قطع في خمسة دراهم) وأخرج ابن المنذر عن

دراهم . وروى عن عثمان وعلى أنهما قطعاً في رُبُع دينار . وروى عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهما قالا : تَقْطَعُ اليَدُ في خمسة دراهم . والعمل على هذا عند بعض فقهاء التابعين . وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق : رأوا القَطْعَ في رُبُع دينار فصاعداً .

عمر أنه قال : لا تقطع الخنس إلا في خمس (وروى عن عثمان وعلى أنهما قطعاً في ربع دينار) أخرج ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة فقومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بائني عشر فقطع . وأخرج أيضاً والبيهقي من طريق جعفر عن أبيه أن أمير المؤمنين علياً رضي الله تعالى عنه قطع في ربع دينار وكانت قيمته درهمين ونصفاً . وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه : القطع في ربع دينار فصاعداً . وأخرج أيضاً من طريقه عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه : أنه قطع يد السارق في بيضة من حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقات ولكنه منقطع .

(وروى عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهما قالا : تَقْطَعُ اليَدُ في خمسة دراهم) وروى عنهما القطع في أربعة دراهم . قال الشوكاني في النيل : المذهب الخامس أربعة دراهم نقله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد وكذلك حكاه عنهما في البحر انتهى (والعمل على هذا عند بعض فقهاء التابعين وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق) (رأوا القطع في ربع دينار فصاعداً) قد ذهب إلى ما تقتضيه أحاديث الباب من ثبوت القطع في ثلاثة دراهم أو ربع دينار ، الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة . واختلفوا في ما يقوم به ما كان من غير الذهب والفضة ، فذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه يكون التقويم بالدرهم لاربعة الدينار إذا كان الصرف مختلفاً . وقال الشافعي : الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها حتى قال إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع انتهى . قال مالك وكل واحد من الذهب والفضة معتبر في نفسه ، لا يقوم بالآخر . وذكر بعض البغداديين أنه ينظر في تقويم العروض

وقد رُوِيَ عن ابن مسعود أنه قال : لا قَطْعَ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةٍ
دِرْهَمٍ . وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ .
وَالْقَاسِمُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ .
وَهُوَ قَوْلُ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ قَالُوا : لَا قَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ
عَشْرَةِ دِرْهَمٍ .

بِمَا كَانَ غَالِباً فِي نَقُودِ أَهْلِ الْبَلَدِ (وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا قَطْعَ إِلَّا
فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةِ دِرْهَمٍ وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَالْقَاسِمُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) أَخْرَجَ قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا
الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْآثَارِ قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ
عَنِ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَنَذَرَهُ .

(وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ
الْكُوفَةِ قَالُوا لَا قَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دِرْهَمٍ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَسَائِرِ
فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ ؛ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَذْكُورِ ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ .
وَاحْتَجُّوا أَيْضاً بِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَيُّوبَ
ابْنَ مُوسَى عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ ثَمْنُ الْجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ عَشْرَةُ دِرْهَمٍ ، وَأَخْرَجَ نَحْوَ ذَلِكَ الذَّسَائِيُّ عَنْهُ ، وَأَخْرَجَ عَنْ أَبِي
دَاوُدَ أَنَّ ثَمَنَهُ كَانَ دِينَاراً أَوْ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ . وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ
عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : كَانَ ثَمْنُ الْجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ ، وَأَخْرَجَ الذَّسَائِيُّ عَنْ عَطَاءٍ مَرْسِلاً أَدْنَى مَا يَقْطَعُ فِيهِ
ثَمْنُ الْجَنِّ قَالَ وَثَمَنُهُ عَشْرَةُ دِرْهَمٍ قَالُوا : هَذِهِ الرِّوَايَاتُ فِي تَقْدِيرِ ثَمْنِ الْجَنِّ أَرْجَحُ
مِنَ الرِّوَايَاتِ الْأُولَى وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ وَلَكِنْ هَذِهِ أَحْوَطُ وَالْحُدُودُ تَدْفَعُ
بِالشُّبُهَاتِ فَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ كَأَنَّهَا شَبْهَةٌ فِي الْعَمَلِ بِمَا دُونَهَا . وَرَوَى نَحْوَ هَذَا عَنْ ابْنِ
الْعَرَبِيِّ ، قَالَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَفِيانٌ مَعَ جَلَالَتِهِ .

وَيَحِبُّ بَأْنَ الرِّوَايَاتِ الْمَرْوِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فِي إِسْنَادِهَا

١٧ - بابُ ما جاء في تعليق يد السارق

١٤٧١ - حدثنا قتيبة ، حدثنا عمر بن علي المقدسي ، حدثنا الحجاج

عن مكحول عن عبد الرحمن بن محييز قال : سألت فضالة بن عبيد عن تعليق اليد في عنق السارق ، أمِنَ السَّنة هو ؟ قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلقَت في عنقه » .

جميعاً محمد بن إسحاق وقد عنعن ولا يحتج بمثله إذا جاء بالحديث معنعنا فلا يصلح لمعارضة ما في الصحيحين عن ابن عمر وعائشة . وقد تعسف الطحاوي فزعم أن حديث عائشة مضطرب ثم بين الاضطراب بما يفيد بطلان قوله ، وقد استوفى صاحب الفتح الرد عليه كذا في النيل .

قلت : الأمر كما قال الشوكاني قد أجاب الحافظ عما أورد الطحاوي على حديث عائشة المذكور جواباً حسناً شافياً ؛ وقد أجاب أيضاً عن الروايات التي تدل على أن ثمن المجن كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً أو عشرة دراهم وأجاد فيه وأصاب ثم قال الحافظ : ولو ثبتت لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولاً لا قطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها ، فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الخمر . وأما سائر الروايات فليس فيها إلا إخبار عن فعل وقع في عهده صلى الله عليه وسلم وليس فيه تحديد النصاب ، فلا ينافي رواية ابن عمر يعني المذكور في هذا الباب أنه قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم . وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري . فإن ربع دينار صرف ثلاثة دراهم .

(باب ما جاء في تعليق يد السارق)

قوله : (حدثنا الحجاج) هو ابن أرطاة (سميت فضالة) بفتح الفاء (بن عبيد) بالتصغير (أتى) بصيغة المجهول (فعلقَت) بتشديد اللام مجهولاً (في عنقه) أي ليكون عبرة ونكالا . قال ابن الهمام المنقول عن الشافعي وأحمد أنه يسن تعليق

هذا حديث حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديثِ عمر بنِ عليٍّ المُقدِّميِّ
عن الحجاج بنِ أُرطاة ، وعبدُ الرحمنِ ابنِ مُحَيْرِيزٍ هو أخو عبدِ الله بنِ
مُحَيْرِيزٍ شاميٌّ .

١٨ — بابُ ما جاء في الخائنِ والمُختلسِ والمنتهبِ

١٤٧٢ — حدثنا عليُّ بنُ حُشْرَمٍ ، حدثنا عيسى بنُ يونسَ عن ابنِ جريرٍ
عن أبي الزُّبَيْرِ عن جابرٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على خائنٍ

يده في عنقه لأنه عليه الصلاة والسلام أمر به وعندنا ذلك مطاق الإمام إن رآه ؛
ولم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام في كل قطعه ليكون سنة انتهى ، وقال في النيل :
في هذا الحديث دليل على مشروعية تعليق يد السارق في عنقه لأن في ذلك من
الزجر مالا مزيد عليه ، فإن السارق ينظر إليها مقطوعة معلقة فيتذكر السبب
لذلك وما جر إليه ذلك الأمر من الخسار بمفارقة ذلك العضو النفيس ، وكذلك
الغير يحصل له بمشاهدة اليد على تلك الصورة ما تنقطع به وساوسه الرديئة . وأخرج
البيهقي أن علياً رضي الله عنه قطع سارقاً فروا به ويده معلقة في عنقه انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب) قال في المنتقى أخرجه الخسة إلا أحمد وفي
إسناده الحجاج بن أُرطاة وهو ضعيف انتهى . (لا نعرفه إلا من حديث عمر بن
علي المقدمي عن الحجاج بن أُرطاة) قال الحافظ في التلخيص : وهما مدلسان .
وقال النسائي : الحجاج بن أُرطاة ضعيف ولا يحتج بخبره . قال هذا بعد أن
أخرجه بطريقه انتهى .

(باب في الخائن والمختلس والمنتهب)

الخائن هو من يأخذ المال خفية ويظهر النصح للبالك . والمختلس الذي يسلب
المال على طريقة الخلسة . وقال في النهاية : هو من يأخذه سلباً ومكابرة . والمنتهب
هو من ينتهب المال على جهة القهر والغلبة .
قوله : (ليس على خائن) قال ابن الهمام : اسم فاعل من الخيانة ، وهو أن

ولا مُنْتَهَبٍ ولا مُخْتَلَسٍ قَطْعٌ . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، والعملُ على هذا عند أهل العلم . وقد رَوَى مُعِيزَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عن أبي الزُّبَيْرِ عن جابرٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوَ حديثِ ابنِ جُرَيْجٍ . ومُعِيزَةُ بْنُ مُسْلِمٍ هو بَصْرِيُّ أَخُو عبدِ العزيزِ الْقَسَمَلِيِّ . كذا قال عليُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ .

يُؤْتَمَنُ على شيءٍ بطريقِ العاريةِ والوديعةِ فيما أخذه ويدعى ضباغه ، أو يتكرَّرُ أنه كان عنده وديعةٌ أو عارية . وعِللهُ صاحبُ الهدايةِ بقصورِ الحرزِ لأنه قد كان في يد الخائنِ وحرزه لا حرزُ المالكِ على الخلوصِ ، وذلك لأنَّ حرزه وإن كان حرزُ المالكِ فإنه أحرزه بإيداعه عنده لِمَكْنَه حرزٌ مأذونٌ للسارقِ في دخوله (ولا مُنْتَهَبٍ) لأنه مجاهرٌ بفعله لا مُحْتَفٍ فلا سرقةَ ولا قَطْعَ (ولا مُخْتَلَسٍ) لأنه المُخْتَطَفُ للشيءِ من البيتِ ويذهبُ أو من يدِ المالكِ . في المغربِ : الاختلاسُ أخذُ الشيءِ من ظاهرٍ بسرعةٍ (قَطْعٌ) اسمٌ ليس . قال النووي في شرحِ مسلمٍ : قال القاضي عياضُ : شرعَ الله تعالى لإيجابِ القَطْعِ على السارقِ ولم يجعل ذلك في غيرها كالإختلاسِ والانتهاكِ والغصبِ ، لأنَّ ذلك قليلٌ بالنسبةِ إلى السرقةِ ، ولأنه يمكنُ استرجاعُ هذا النوعِ بالاستغاثةِ إلى ولايةِ الأمورِ وتسهيلُ إقامةِ البينةِ عليه بخلافها ، فيعظمُ أمرُها ، واشتدَّت عقوبتها لِيَكُونَ أبلغَ في الزجرِ عنها انتهى .

قوله : (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ) وأخرجه الخمسةُ كذا في المنتقى ، وأخرجه أيضاً الحاكمُ والبيهقي وابنُ حبانٍ وصحَّحه . وفي البابِ عن عبد الرحمن بن عوفٍ عند ابنِ ماجةٍ بنحوِ حديثِ البابِ . وعن أنسٍ عند ابنِ ماجةٍ أيضاً والطبراني في الأوسط . وعن ابنِ عباسٍ عند ابنِ الجوزي في العللِ وضعفه . وهذه الأحاديثُ يقوى بعضها بعضاً ، ولا سيما بعد تصحيحِ الترمذِيِّ وابنِ حبانٍ لحديثِ البابِ قاله الشوكاني .

قوله (والعملُ على هذا عند أهل العلم) كذا قال الترمذِيُّ ولم يذكر اختلافَ الأئمةِ في هذه المسألة . قال الشوكاني في النيل : قد ذهب إلى أنه لا يقطعُ المُخْتَلَسُ والمُنْتَهَبُ والخائنُ العترةَ والشافعيةُ والحنفيةُ ، وذهب أحمدٌ وإسحاقٌ وزفرٌ والخوارجُ إلى أنه يقطعُ ، وذلك لعدمِ اعتبارهم الحرزِ انتهى .

١٩ - باب ما جاء لاقطع في ثمر ولا كثر

١٤٧٣ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا الليثُ عن يحيى بن سعيدٍ عن محمد بن يحيى بن حَبَّانَ عن عمِّه واسِعِ بنِ حَبَّانَ ، أَن رَافِعَ بنَ خَدِيجٍ قال : سَمِعْتُ رسولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقولُ : « لا قَطْعَ في ثَمَرٍ ولا كَثْرٍ » .

قلت : والراجح هو قول الشافعية والحنفية . لأحاديث الباب وهي بمجموعها صالحة للاحتجاج .

(باب ما جاء لاقطع في ثمر ولا كثر)

قوله (لاقطع في ثمر ولا كثر) بفتح الكاف والثاء المثناة وهو الجمار ، قال في القاموس : والكثر ويحرك جمار النخل ، أو طلمها ، وقال الجمار كزمان شحم النخل ، وقال في المجموع : الكثر بفتح الحين جمار النخل ، وهو شحمه الذي في وسط النخلة ، وهو شيء أبيض وسط النخل يؤكل الكثر الطلع أول ما يؤكل انتهى .

قلت المراد بالكثر هو الجمار كما وقع في رواية النسائي قال في شرح السنة : ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة سواء كانت محرزة أو غير محرزة ، وقاس عليه اللحوم والألبان والأشربة والحبوز ، وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كان محرزاً ، وهو قول مالك والشافعي ، وتأول الشافعي الحديث على الثمار المعلقة غير المحرزة . وقال نخيل المدينة لأحواط لا كثرها ، والدليل عليه حديث عمرو بن شعيب ، وفيه دليل على أن ما كان منها محرزاً يجب القطع بسرقة انتهى .

قلت : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه النسائي وأبو داود عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثمر المعلق فقال : من أصاب منه بغية من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجربن فبلغ ثمن المجن فعليه القطع . وأخرجه أيضاً الحاكم وصححه وأخرجه أيضاً الترمذي مختصراً في باب الرخصة في أكل الثمرة للمار بها وحسنه . وحديث رافع بن خديج المذكور في الباب أخرجه

هكذا رَوَى بعضهم عن يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ عن مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ عن
 عمِّه وَاسِعِ بنِ حَبَّانَ عن رافعٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم نحوَ روايةِ
 الليثِ بنِ سعدٍ .

ورَوَى مالكُ بنُ أنسٍ وغيرُ واحدٍ هذا الحديثَ عن يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ عن
 مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ عن رافعٍ بنِ خَدِيجٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، ولم
 يذكرُوا فيه عن واسعٍ بنِ حَبَّانَ .

٢٠ - بابُ ما جاء أنَّ لا يُقَطَّعُ الأَيْدِي فِي الغَزْوِ

١٤٧٤ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا ابنُ لُهِيعَةَ عن عِيَّاشِ بنِ عَبَّاسٍ عن شَيْمٍ
 ابنِ بَيْتَانَ عن جُنَادَةَ بنِ أَبِي أُمَيَّةَ عن بُسْرِ بنِ أَرْطَاةَ قال : سَمِعْتُ النبيَّ صلى

الله عليه وآله أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وصححه البيهقي وابن حبان ، واختلف في وصله
 وإرساله . وقال الطحاوي : هذا الحديث تلفت العلماء متنه بالقبول .

(باب ما جاء أنَّ لا يُقَطَّعُ الأَيْدِي فِي الغَزْوِ)

قوله وعن عيَّاش بن عباس الأول بفتح العين المهملة والياء التحتية المشددة
 والثاني بالموحدة المشددة وبالسین المهملة قال الحافظ ثقة (عن شيم) بكسر أوله
 وفتح التحتانية وسكون مثلها بعدها (بن بيتان) بلفظ تثنية بيت القتيابي المصري
 ثقة من الثالثة قاله الحافظ . وفي المغني شيم بكسر معجمة ويقال بضمها وفتح تحتية
 أولى وسكون الثانية (عن جنادة) بضم الجيم وفتح النون الخفيفة (بن أبي أمية)
 بضم الهمزة مصغراً الأزدي الشامي ومن ثقات التابعين (عن بسر) بضم الموحدة
 وسكون السين المهملة (أרטأة) بفتح الهمزة وسكون الراء ويقال ابن أبي أרטأة
 من صغار الصحابة .

الله عليه وسلم يقول : « لَا يَقْطَعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ » . هذا حديث غريب ، وقد رواه غير ابن لهيعة بهذا الإسناد نحو هذا . وقال بسر بن أبي أرطاة أيضاً . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم منهم الأوزاعي لا يرون أن يُقام الحد في الغزو بحضرة العدو مخافة أن يلحق من يُقام عليه الحد بالعدو ، فإذا خرج الإمام من أرض الحرب ورجع إلى دار الإسلام أقام الحد على من أصابه . كذلك قال الأوزاعي .

قوله (لا يقطع الأيدي في الغزو) روى أحمد وأبو داود والنسائي عن بسر بن أرطاة أنه وجد رجلاً يسرق في الغزو فجلده ولم يقطع يده ، وقال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطع في الغزو . قال صاحب المتقى وللترمذي منه المرفوع انتهى .

وفي الباب عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جاهدوا الناس في الله القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم ، وأقيموا الحدود في الحضر والسفر . رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وسيأتي الجمع بين هذين الحديثين .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه أحمد وغيره كما عرفت آنفاً (وقد رواه غير ابن لهيعة بهذا الإسناد نحو هذا) رواه أبو داود في سننه قال : حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني حيوة بن شريح عن عياش بن عباس بإسناد الترمذي . قال الشوكاني رجال إسناد أبي داود ثقات إلى بسر ، قال : وفي إسناد النسائي بقية ابن الوليد قال قال المنذرى : واختلف في حجة بسر بن أرطاة ف قيل له صحة وقيل لا وأن مولده قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنين وله أخبار مشهورة ، وكان يحيى بن معين لا يحسن انشاء عليه ، وهذا يدل على أنه عنده لا حجة له ، وغمره الدارقطني انتهى كلام المنذرى . ونقل في الخلاصة عن ابن معين أنه قال : لا حجة له وأنه رجل سوء ولي البن وله بها آثار قبيحة انتهى (وقال) وفي بعض النسخ يقال وهو الظاهر (بسر بن أبي أرطاة) أى بزيادة لفظ أبي بين بسر وأرطاة .

قوله (كذلك قال الأوزاعي) قال العزيزي في شرح الجامع الصغير والجمهور

٢١ - باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته

١٤٧٥ - حدثنا علي بن حُجْر ، حدثنا هُشَيْمٌ عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَأَيُّوبَ بْنِ مَسْكِينٍ عن قَتَادَةَ عن حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ قال : رُفِعَ إلى النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ رجلٌ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ فقال : لَا قُضِيَينَ فِيهَا بِقِضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَأَنْ كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَهُ لِأَجَلِ دَنَاهُ مِائَةً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ رَجَعَتْهُ .

على خلاف ما قال به الاوزاعي انتهى . وقال التوربشتي : ولعل الاوزاعي رأى فيه احتمال افتتان المقتطوع بأن يلحق بدار الحرب أو رأى أنه إذا قطعت يده والامير متوجه إلى الغزو ولم يتمكن من الدفع ولا يغنى عنا فيترك إلى أن يقفل الجيش . قال القاضي : ولعله عليه الصلاة والسلام أراد به المنع من القطع فيما يؤخذ من المغنم انتهى . قال الشوكاني : ولا معارضة بين الحديثين يعني حديث بسر بن أرطاة وحديث عبادة بن الصامت المذكورين لأن حديث بسر أخص مطلقاً من حديث عبادة فيبني العام على الخاص ، وبما أنه أن السفر المذكور في حديث عبادة أعم مطلقاً من الغزو المذكور في حديث بسر ، لأن المسافر قد يكون غازياً وقد لا يكون ، وأيضاً حديث بسر في حد السرقة وحديث عبادة في عموم الحد انتهى .

(باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته)

قوله (وأيوب بن مسكين) بكسر ميم وكاف . قال في تهذيب التهذيب : أيوب ابن أبي مسكين ويقال مسكين التيمى أبو العلاء القصاب الواسطي روى عن قتادة وسعيد المقبري وأبي سفيان وغيرهم . قال أحمد : لا بأس به ، وقال مرة : رجل صالح ثقة انتهى . وقال في التقریب : صدوق له أوهام من السابعة (عن حبيب ابن سالم) الانصاري مولى النعمان بن بشير ، وكتابه لا بأس به من الثالثة (رفع إلى النعمان بن بشير) الانصاري الخزرجي له ولأبويه صحبة ثم سكن الشام ثم ولى لمرة الكوفة ثم قتل بمحصر (لأفضين فيها) أى في هذه القضية ، وفي رواية أبي داود فيك مكان فيها والخطاب للرجل (اثن كانت أحلتها له) أى إن كانت امرأته جعلت جاريها حلالاً وأذنت له فيها (لأجلدنه مائة) وفي رواية أبي داود جلدتك

١٤٧٦ — حدثنا علي بن حَجَرٍ ، حدثنا هُشَيْمٌ عن أبي بَشْرِ عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير نحوه .

وفي الباب عن سلمة بن المحقق نحوه . حديث النعمان في إسناده اضطرابٌ ، سمعتُ محمداً يقول : لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث أيضاً ، إنما رواه عن خالد بن عرفطة . وقد اختلف أهل العلم في الرجل يقع

مائة . قال ابن العربي : يعنى أدبته تعزيراً أو أبلغ به الحد تنكيلاً لا أنه رأى حده بالجلد حداً له . قال السندي بعد ذكر كلام ابن العربي هذا : لأن المحصن حده الرجم لا الجلد ، ولعل سبب ذلك أن المرأة إذا أحلت جارتها لزوجها فهو لإعارة الفروج فلا يصح لكن العارية تصير شبهة ضعيفة فيعزر صاحبها انتهى .

قوله (وفي الباب عن سلمة بن المحقق نحوه) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعدها باء موحدة مشددة مفتوحة ومن أهل اللغة من يكسرها ، وأخرج حديثه أبو داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته إن كان استكرهها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها ، وإن كانت طاوخته فهي له وعليه لسيدتها مثلها . قال النسائي : لا تصح هذه الأحاديث . وقال البيهقي قبيصة ابن حريث يعنى الذى روى هذا الحديث عن سلمة بن المحقق غير معروف . وروينا عن أبي داود أنه قال سمعت أحمد بن حنبل يقول : رواه عن سلمة بن المحقق شيخ لا يعرف لا يحدث عنه غير الحسن يعنى قبيصة بن حريث . وقال البخارى في التاريخ : قبيصة بن حريث سمع سلمة بن المحقق في حديثه نظر . وقال ابن المنذر : لا يثبت خبر سلمة بن المحقق . وقال الخطائى : هذا حديث منكر وقبيصة بن حريث غير معروف والحجة لا تقوم بمثله ، وكان الحسن لا يبالى أن يروى الحديث ممن سمع . وقال بعضهم هذا كان قبل الحدود كذا في النيل .

قوله (حديث النعمان في إسناده اضطراب الخ) أخرجه الخمسة كذا في المتن . وقال المنذرى : وقال النسائي : أحاديث النعمان كلها مضطربة . وقال الخطائى : هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه انتهى (إنما رواه عن خالد بن عرفطة) بضم

على جارية امرأته فرؤى من غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم على وابن عمر : أن عليه الرجم . وقال ابن مسعود : ليس عليه حد ولا كن يعزر . وذهب أحمد وإسحاق إلى ما روى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٢ - باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا

١٤٧٧ - حدثنا علي بن حجر ، حدثنا معمر بن سليمان الرقي عن الحجاج ابن أرطاة عن عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه قال : استكرهت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحد وأقامه على الذي أصابها ، ولم يذكر أنه جعل لها مهراً .

العين وسكون الراء المهملتين وضم الفاء وبعدها طاء مهملة مفتوحة وتاء تأنيث . قال في التقريب : مقبول من السادسة .

قوله (وذهب أحمد وإسحاق إلى ما روى النعمان بن بشير الخ) قال الشوكاني : وهذا هو الراجح لأن الحديث وإن كان فيه الماقل الميقل فأقل أحواله أن يكون شبهة يدرأ بها الحد انتهى .

(باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا)

قوله (حدثنا معمر) بوزن محمد قال في التقريب : معمر في التشديد ابن سليمان النخعي أبو عبد الله الكوفي ثقة فاضل ، أخطأ الأزدي في تليينه . وأخطأ من زعم أن البخاري أخرج له من التاسعة .

قوله (استكرهت امرأة) بصيغة المجهول أى جامعها رجل بالإكراه (فدرأ) أى دفع (وأقامه) أى الحد (على الذي أصابها) أى جامعها (ولم يذكر) أى الراوى . قال القارى في المرقاة : وفي نسخة يعنى من المشكاة بصيغة المجهول أى ولم يذكر في الحديث (أنه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (جعل لها مهراً) أى على

هذا حديث غريبٌ وليس إسنادهُ بِمُتَّصِلٍ ، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من غيرِ هذا الوجهِ : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنُ وائِلِ بْنِ حُجْرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ وَلَا أَدْرَكَهُ يَقَالُ إِنَّهُ وُلِدَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ بِأَشْهُرٍ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ : أَنَّ لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَكْرَهِ حَدٌّ .

بجامعها . قال المظهر : وكذا ابن الملك لا يذل هذا على عدم وجوب المهر لانه ثبت وجوبه لها بإجابه صلى الله عليه وسلم في أحاديث أخرى .

قوله (هذا حديث غريب وليس إسنادهُ بِمُتَّصِلٍ) لأن عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه (وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه) أى من غير هذا الإسناد ، وقد رواه الترمذى فيما بعد فقال حدثنا محمد بن يحيى الخ (سمعت محمداً) هو الإمام البخارى (عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه) هذا صحيح (ولا أدركه يقال إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر) هذا ليس بصحيح بل الصواب أنه ولد في حياة أبيه . روى أبو داود في سننه قال : حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة حدثنا عبد الوارث بن سعيد أخبرنا محمد بن جحادة حدثني عبد الجبار بن وائل قال : كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى ، فحدثني وائل ^(١) بن علقمة عن أبى وائل قال : صليت مع رسول صلى الله عليه وسلم فكان إذا كبر رفع يديه الحديث . فقول عبد الجبار : كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى نص صريح فى أن عبد الجبار قد ولد فى حياة أبيه . قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : وهذا القول ضعيف جداً فإنه قد صح أنه قال : كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى ولو مات أبوه وهو حمل لم يقل هذا القول انتهى . فإن قلت : قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : نص أبو بكر البزار على أن القائل كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى هو علقمة بن وائل لا أخوه عبد الجبار .

(١) قوله وائل بن علقمة كذا وقع فى سنن أبى داود والصواب علقمة بن وائل كما صرح به الحافظ فى التقريب فى ترجمة وائل بن علقمة .

١٤٧٨ — حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا محمد بن يوسف عن إسرائيل ،

حدثنا سماك بن حرب عن علقمة بن وائل الكندي عن أبيه : « أن امرأة خرجت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة فتلقاها رجل فتجللها فقضى حاجته منها ، فصاحت ، فانطلق . ومر بها رجل فقالت : إن ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا . ومرت بعصاة من المهاجرين فقالت : إن ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا ، فانطلقوا فأخذوا الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها ، فأتوها ، فقالت : نعم هو هذا . فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر به ليُرجم قام صاحبها الذي وقع عليها فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها ، فقال لها : اذهبي فقد غفر الله لك ، وقال للرجل قولاً حسناً ، وقال للرجل الذي وقع عليها ارجميه ، وقال : لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة قلت : قول أبي بكر البزار هذا ضعيف جداً ، فإنه لو كان قائل كنت غلاماً

لا أعقل صلاة أبي هو علقمة لم يقاتل حدثني علقمة بن وائل .

قوله (تريد الصلاة) حال أو استئناف تعليل (فتلقاها رجل) أي قابليها (فتجللها) أي غشيها بشوبه فصار كالجل عليها (فقضى حاجته منها) قال القاضي أي غشيها وجامعها ، كنى به عن الوطء كما كنى عنه بالغشيان (فانطلق) أي الرجل الذي جامعها (ومر بها رجل) أي آخر غير الذي جللها (فقالت إن ذلك الرجل) أي المار الذي لم يجللها (فعل بي كذا وكذا) أي التجليل وقضاء الحاجة منها ، والحال أن ذلك الرجل المار ما كان فعل بها (ومرت عصاة) بكسر العين أي جماعة ، وفي رواية أبي داود : ومرت عصاة (فأخذوا الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها) وكان ظنها غلطاً (أنا صاحبها) أي أن الذي جللها وقضيت حاجتي منها لا الذي أخذوه وأتوا به عندك (فقال لها اذهبي فقد غفر الله لك) لكونها مكرهة (وقال للرجل) زاد في روايه أبي داود يعني الرجل المأخوذ (قولاً حسناً) لأنه كان مأخوذاً من غير ذنب (وقال للرجل الذي وقع عليها ارجميه) لأنه كان معترفاً بما قالت المرأة وكان

لَقَبْلَ مِنْهُمْ ». هذا حديث حسنٌ غريبٌ صحيحٌ . وَعَلَقْمَةُ بْنُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ
سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلٍ ، وَعَبْدُ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلٍ
لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ .

مَحْصَنًا (وَعَلَقْمَةُ بْنُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلٍ)
أَمَّا كَوْنُ عَلَقْمَةَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ الْمَذْكُورَةِ . وَأَمَّا
سَمَاعُ عَلَقْمَةَ مِنْ أَبِيهِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَاتٌ عَدِيدَةٌ .

مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ الْقِصَاصِ مِنْ طَرِيقِ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ
عَنْ عَلَقْمَةَ بْنِ وَائِلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ الْحَدِيثَ .

وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي بَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ أَخْبَرَنَا سُؤِيدُ
ابْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَلِيمٍ الْعَنْبَرِيِّ حَدَّثَنِي عَلَقْمَةُ بْنُ وَائِلٍ
حَدَّثَنِي أَبِي فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ : حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ
الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ أَنْبَأَنَا قَيْسُ بْنُ سَلِيمٍ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ عَلَقْمَةَ بْنَ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ
حَدَّثَنِي أَبِي فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . فَقَوْلُهُ إِنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَكَذَا قَوْلُهُ حَدَّثَنِي
أَبِي فِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَالْبُخَارِيِّ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى سَمَاعِ عَلَقْمَةَ مِنْ أَبِيهِ . فَالْحَقُّ أَنَّ
عَلَقْمَةَ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَخِيهِ عَبْدِ الْجُبَّارِ .

فَإِنْ قِيلَ : قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ : عَلَقْمَةُ بْنُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ
لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ انْتَهَى . وَقَدْ قَالَ فِي أَوَائِلِ التَّقْرِيبِ إِنِّي أَحْكَمُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ مِنْهُمْ
بِحُكْمٍ يَشْمَلُ أَصَحَّ مَا قِيلَ فِيهِ وَأَعْدَلَ مَا وَصَفَ بِهِ انْتَهَى . فَظَهَرَ أَنَّ أَعْدَلَ الْأَقْوَالِ
وَأَحْسَنَهَا أَنَّ عَلَقْمَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ .

قَالَتْ قَوْلُ الْحَافِظِ فِي التَّقْرِيبِ بَأَنَّ عَلَقْمَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ مَعَارِضُ بِقَوْلِهِ فِي بُلُوغِ
الْمَرَامِ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثٍ مِنْ طَرِيقِ عَلَقْمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ رَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ . فَقَوْلُ الْحَافِظِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
عَلَقْمَةَ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ : إِنَّ الْحَافِظَ كَانَ قَائِمًا أَوَّلًا بَعْدَ سَمَاعِ عَلَقْمَةَ
مِنْ أَبِيهِ ثُمَّ تَحَقَّقَ عِنْدَهُ سَمَاعُهُ مِنْهُ فَرَجَعَ مِنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَإِنْ لَمْ

٢٣ - باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة

١٤٧٩ - حدثنا محمد بن عمرو السَّوَّاقُ حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ وَجَدَ نَمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ » . فقيل لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ فقال : ما سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً ، ولكن أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم كره أن يؤكل من لحمها أو يُنتفع بها ، وقد عمل بها ذاك العمل . هذا حديث لا نعرفه

يقول هذا فلا شك أن قوله في التقريب بأن علقمة لم يسمع من أبيه ، يردده رواية أبي داود المذكورة والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة)

قوله (عن عمرو بن أبي عمرو) في التقريب عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب المدني أبو عثمان ثقة ربما وهم من الخامسة (فاقتلوه) قال القاري أي فاضربوه ضرباً شديداً أو أراد به وعيداً أو تهديداً (واقتلوا البهيمة) قيل لئلا يتولد منها حيوان على صورة إنسان ، وقيل كراهة أن يلحق صاحبها الخنزير في الدنيا لإبقائها . وفي شرح المظهر قال مالك والشافعي في أظهر قوليه وأبو حنيفة وأحمد إنه يعزر . وقال إسحاق : يقتل إن عمل ذلك مع العلم بالنهي ، والبهيمة قيل إن كانت مأكولة تقتل وإلا فوجهان القتل لظاهر الحديث وعدم القتل للنهي عن ذبح الحيوان إلا لأهله (فقيل لابن عباس ما شأن البهيمة) أي لا عقل لها ولا تكليف عليها فما بالها تقتل (فقال ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً) أي من العلل والحكم (ولكن أرى) بضم الهمزة أي أظن (أو ينتفع بها) أي بلبنها وبشعرها وتوليدها وغير ذلك (وقد عمل بها ذاك العمل) أي المكروه .

قوله (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو الخ) أخرجه

إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى سفیان الثوري عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال : مَنْ أتى بهيمةً فلا حدَّ عليه .

١٤٨٠ — حدثنا بذلك محمد بن بشار ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان الثوري ، وهذا أصح من الحديث الأول . والعمل على هذا عند أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق .

الخسة ورجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً كذا في بلوغ المرام ويأتي باقي الكلام على هذا الحديث فيما بعد (وروى سفيان الثوري عن عاصم) هو ابن أبي النجود (عن أبي رزين) هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي ثقة فاضل من الثانية (من أتى بهيمة فلا حد عليه) هذا قول ابن عباس رضي الله عنه زاد أبو داود وكذا قال عطاء وقال الحكم : أرى أن يجلد ولا يبلغ به الحد . وقال الحسن : هو بمنزلة الزاني . قال أبو داود : حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو انتهى .

قلت : عطاء تابعي جليل مشهور ، والحكم هذا هو ابن عتيبة الكوفي أحد الأئمة الفقهاء ، والحسن هذا هو الحسن البصري . قال الخطابي : يريد (أي أبو داود بقوله حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو) أن ابن عباس لو كان عنده في هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لما يخالفه انتهى (وهذا) أي حديث عاصم الموقوف على ابن عباس (أصح من الحديث الأول) يعني حديث عمرو بن أبي عمرو المذكور أولاً ، وحديث عاصم هذا أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) أي عملهم على حديث عاصم الموقوف يعني أنهم قالوا بأنه : لا حد على من أتى البهيمة (وهو قول أحمد وإسحاق) . قال الخطابي : وأكثر الفقهاء على أنه يعزر ، وكذلك قال عطاء والنخعي ، وبه قال مالك والثوري وأحمد وأصحاب الرأي وهو أحد قول الشافعي انتهى .

٢٤ - باب ما جاء في حد اللوطي

١٤٨١ - حدثنا محمد بن عمرو السَّوَّاقُ ، حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ » . وفي الباب عن جابر وأبي هريرة . وإنما نعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه . وروى محمد بن إسحاق هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو فقال : « مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ » . ولم يذكر فيه القتل وذكر فيه ملعون من أتى بهيمة . وقد

(باب ما جاء في حد اللوطي)

قوله (من وجدتموه) أى علمتموه (يعمل عمل قوم لوط) أى بعمل قوم لوط اللواط (فاقتلوا الفاعل والمفعول به) . قال في شرح السنة : اختلفوا في حد اللوطي ، فذهب الشافعي في أظهر قولييه وأبو يوسف ومحمد إلى أن حد الفاعل حد الزنا ، أى إن كان محصناً يرجم وإن لم يكن محصناً يجلد مائة ، وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مائة وتغريب عام رجلاً كان أو امرأة محصناً أو غير محصن . لأن التمسكين في الدبر لا يحصنها فلا يحصنها حد المحصنات . وذهب قوم إلى أن اللوطي يرجم محصناً كان أو غير محصن ، وبه قال مالك وأحمد ، والقول الآخر للشافعي أنه يقتل الفاعل والمفعول به كما هو ظاهر الحديث : وقد قيل في كيفية قتلها هدم بناء عليهما ، وقيل رميها من شاهق كما فعل بقوم لوط ، وعند أبي حنيفة يعزر ولا يحد انتهى .

قوله (وفي الباب عن جابر وأبي هريرة) أما حديث جابر فأخرجه الترمذي في هذا الباب . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه والحاكم عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اقتلوا الفاعل والمفعول به أحصناً أو لم يحصن . وإسناده

رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ » .
 هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ غَيْرُ
 عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ ، وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ .
 وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حَدِّ اللُّوْطِيِّ ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ أَحْصَنَ
 أَوْ لَمْ يُحْصِنَ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .
 وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ فَتَهَاءِ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ
 النَّخْعِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرُهُمْ ، قَالُوا : حَدُّ اللُّوْطِيِّ حَدُّ الزَّانِي . وَهُوَ
 قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ .

ضعيف ، وذكره الترمذی معلقاً فقال (وقد روى هذا الحديث عن عاصم بن
 عمر الخ) قال الحافظ : وحديث أبي هريرة لا يصح ، وقد أخرجه البزار من طريق
 عاصم بن عمر العدري عن سهيل عن أبيه عنه وعاصم متروك .
 قوله (واختلف أهل العلم في حد اللوطي فرأى بعضهم أن عليه الرجم أحسن
 أو لم يحسن . وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق) أخرج البيهقي عن علي
 رضي الله عنه أنه رجم لوطياً ، قال الشافعي : وبهذا نأخذ يرجم اللوطي محصناً
 كان أو غير محسن . وروى ابن ماجه من طريق عاصم بن عمر العدري عن أبي هريرة
 بلفظ : فارجوا الأعلى والأسفل . وقد عرفت أن عاصماً هذا متروك ، وأما رجم
 علي رضي الله عنه لوطياً فهو فعله (وقال بعض أهل العلم من فقهاء التابعين منهم
 الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وغيرهم قالوا : حد اللوطي
 حد الزاني وهو قول الثوري وأهل الكوفة) وهو قول الشافعي فيجلد عند هؤلاء
 الأئمة البكر ويغرب ويرجم المحسن . واحتجوا بأن التلوط نوع من أنواع الزنا
 لأنه لإبلاج فرج في فرج فيكون اللواط والموطبه داخلين تحت عموم الأدلة الواردة
 في الزاني المحسن والبكر ، ويؤيد ذلك حديث : إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان .

١٤٨٢ — حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا همام
عن القاسم بن عبد الواحد المسكّي عن عبد الله بن محمد بن عقیل أنه سمع
جابرًا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى
أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمٍ لُوطٍ » . هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه
عن عبد الله بن محمد بن عقیل بن أبي طالب عن جابر .

أخرجه البيهقي من حديث أبي موسى وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن كذبه أبو حاتم ،
وقال البيهقي لا أعرفه والحديث منكر بهذا الإسناد انتهى . ورواه أبو الفتح الأزدي
في الضعفاء والطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي موسى وفيه بشر بن المفضل
الجبلي وهو مجهول . وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه . وعلى فرض
عدم شمول الأدلة المذكورة لهما فيها لاحقا بالزاني بالقياس .

ويجب عن ذلك بأن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً مخصصة
اعموم أدلة الزنا الفارقة بين البكر والثيب على فرض شمولها للوطي ومبطلّة للقياس
المذكور على فرض عدم الشمول لأنه يصير فاسد الاعتبار كما تقرر في الأصول .
وذهب أبو حنيفة والشافعي في قول له إلى أنه يعزر اللوطي فقط ، ولا يخفى
مافى هذا المذهب من المخالفة للأدلة المذكورة في خصوص اللوطي والأدلة الواردة
في الزاني على العموم . وأما الاستدلال لهذا بحديث : لأن أخطيء في العفو خير
من أن أخطيء في العقوبة ، فردود بأن ذلك إنما هو مع الالتباس والنزاع ليس
هو في ذلك .

قوله (إن أخوف ما أخاف على أمتي عمل قوم لوط) أخوف أفعل تفضيل
بمعنى المفعول . قال الطيبي أضاف أفعل إلى ما وهي نكرة موصوفة ليدل على أنه
إذا استقصى الأشياء الخوف منها شيئاً بعد شيء لم يوجد أخوف من فعل
قوم لوط .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه ابن ماجه .

٢٥ - بابُ ما جاء في المرتدِّ

١٤٨٣ - حدثنا أحمدُ بنُ عبدَةَ الضَّبِّي ، حدثنا عبدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ،
 حدثنا أيُّوبُ عن عِكْرِمَةَ أَنَّ عَلِيًّا حَرَّقَ قَوْمًا ارْتَدَّوْا عن الإسلامِ ، فَبَلَغَ
 ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : لَوْ كُنْتُ أَنَا لَقَتَلْتُهُمْ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ، وَلَمْ
 أَكُنْ لِأَحْرَقَهُمْ ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ
 اللَّهِ » فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَقَالَ : صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ .

(باب ما جاء في المرتد)

أى فى حكم الذى ارتد عن الإسلام

قوله (إن علياً حرق قوماً ارتدوا عن الإسلام) روى الطبرانى فى الأوسط
 من طريق سويد بن غفلة أن علياً بلغه أن قوماً ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم
 فأطعمهم ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا فخفر حفيرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم
 فيها ثم ألقى عليهم الخطب فأحرقهم ثم قال صدق الله ورسوله . وزعم أبو المظفر
 الاسفراينى فى الملل والنحل : أن الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه
 الإلهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً ثم أظهر الإسلام وابتدع
 هذه المقالة كذا قال الحافظ فى الفتح وذكر بإسناده رواية تؤيد مازعه الاسفراينى
 فى الملل والنحل (فبلغ ذلك ابن عباس) وكان ابن عباس حينئذ أميراً على البصرة
 من قبل على رضى الله عنه (لو كنت أنا) أنا تأكيد للضمير المتصل والخبر محذوف
 أى لو كنت أنا بدله (من بدل دينه فاقتلوه) قال الحافظ قوله « من » عام يخص منه
 من بدله فى الباطن ، ولم يثبت عليه ذلك فى الظاهر ، فإنه تجرى عليه أحكام الظاهر
 ويستثنى منه ، من بدل دينه فى الظاهر مع الإكراه (لاتعذبوا بعذاب الله) أى بالقتل
 بالنار (فبلغ ذلك علياً فقال صدق ابن عباس) قال الحافظ وفى رواية ابن عليه

هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم في المرتد .
واختلفوا في المرأة إذا ارتدت عن الإسلام . فقالت طائفة من أهل العلم :
تقتل . وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق . وقالت طائفة منهم : تُحبس
ولا تقتل . وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل الكوفة .

فبلغ علياً فقال : ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود ، وعند الدارقطني بحذف
أم وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن النهي للتنزيه ، وهذا بناء على
تفسير ويح بأنها كلمة رحمة فتوجع له لكونه حمل النهي على ظاهره فاعتقد مطلقاً
فأنكر ، ويحتمل أن يكون قالها رضاء بما قال وأنه حفظ مانسيه بناء على أحد ما قيل
في تفسير ويح أنها تقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية انتهى .

قلت : لفظ الترمذي : فبلغ ذلك علياً فقال صدق ، يدل على أن المراد بقوله
ويح أم ابن عباس المدح والتعجب .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري .

قوله (وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق) وهو قول الجمهور وهو الأصح
الموافق لحديث الباب فإن لفظ (من) في قوله من بدل دينه عام شامل للرجل والمرأة
(وقالت طائفة منهم تحبس ولا تقتل) أي المرأة المرتدة (وهو قول سفيان
الثوري وغيره من أهل الكوفة) وهو قول الحنفية : قال الحافظ في الفتح استدل
بقوله صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه ، على قتل المرتدة كالمرتد ،
وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء ، وحمل الجمهور النهي
على الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال ولا القتل ، لقوله في بعض طرق حديث
النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ، ثم نهى عن قتل
النساء . واحتجوا أيضاً بأن من الشرطية لانعم المؤنث ، وتعقب بأن ابن عباس
راوى الخبر قد قال : تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت ،
والصحابه متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ،
وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله مرفوعاً في قتل المرتدة .

٢٦ - باب ما جاء فيمن شَهَرَ السِّلَاحَ

١٤٨٤ - حدثنا أبو كُرَيْبٍ وأبو السَّائِبِ ، قال حدثنا أبو أُسَامَةَ عن بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَمَلَ عَايِنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا » .

لكن سنده ضعيف ، وقد وقع في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن قال له : أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت وإلا فاضرب عقها . وسنده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ، ومن صور الزنا رجم المحصن فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة انتهى .

(باب ما جاء فيمن شهر السلاح)

قال في القاموس : شهر سيفه كنع وشهره انتضاه فرفعه على الناس . وقال في الصراح شهر شمشير بر كشيدين از نيام ، والسلاح بالكسر آلة الحرب وحديثها ويوثن والسيف والقوس بلا وتر والعصا .

قوله (من حمل علينا السلاح) وفي حديث سلبة بن الأكواع عند مسلم من سل علينا السيف ، ومعنى الحديث حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق لما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم ، وكأنه كنى بالحمل عن المقاتلة أو القتل الملازمة الغالبة ، قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد بالحمل ما يضاد الوضع ويكون كناية عن القتال به ، ويحتمل أن يراد بالحمل حمله لإرادة القتال به لقرينة قوله علينا ، ويحتمل أن يكون المراد حمله للضرب به ، وعلى كل حال ففيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه . قال الحافظ : جاء الحديث بلفظ : من شهر علينا السلاح أخرج البزار من حديث أبي بكرة ومن حديث سمرة ومن حديث عمرو بن عوف وفي سند كل منها لين لكنها يعضد بعضها بعضاً . وعند أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ : مني رمانا بالنبل فليس منا ، وهو عند الطبراني في الأوسط بلفظ : الليل بدل النبل ، وعند البزار من حديث بريدة مثله (فليس منا) أي ليس على طريقتنا

وفي الباب عن ابنِ عمرَ وابنِ الزُّبَيْرِ وأبي هريرةَ وسَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ .
حديثُ أبي موسى حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٢٧ - بابُ ما جاء في حَدِّ السَّاحِرِ

١٤٨٥ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ ، حدثنا أبو مُعَاوِيَةَ عن إسماعيلَ بنِ مُسْلِمٍ عن الحسنِ عن جُنْدُبٍ قال : قال رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : « حَدِّ السَّاحِرِ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ » . هذا حديثٌ لا نَعْرِفُهُ مرفوعاً إلا من هذا الوجه ،

أو ليس متبعاً لطريقتنا ، لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقتل دونه لا أن يرعبه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله أو قتله . ونظيره من غشنا فليس منا ، وليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب . وهذا في حق من لا يستحل ذلك ، فأما من يستحله فإنه يكفر باستحلال المحرم بشرطه لا بمجرد حمل السلاح . والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ في الزجر . وكان سفيان بن عيينة ينكر على من يصرفه عن ظاهره فيقول معناه ليس على طريقتنا ، ويرى أن الإمساك عن تأويله أولى لما ذكرناه . والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ باقتال ظالماً انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة وسلمة بن الأكوع)
أما حديث ابن عمر وأبي هريرة فأخرجه الشيخان بلفظ حديث الباب . وأما حديث ابن الزبير فلينظر من أخرجه . وأما حديث سلمة بن الأكوع فأخرجه مسلم .
قوله (حديث أبي موسى حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري .

(باب ما جاء في حد الساحر)

قوله (حد الساحر ضربة بالسيف) قال في مجمع البحار يروى بالتاء وبالهاء ، وعدل عن القتل إلى هذا كي لا يتجاوز منه إلى أمر آخر ، واستدل به من قال : إن حد الساحر القتل لكن الحديث ضعيف .

قوله (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه) وأخرجه الدارقطني

وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه ، وإسماعيل بن مسلم العبدى البصرى . قال وكيع هو ثقة ويروى عن الحسن أيضاً والصحيح عن جندب موقوف . والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول مالك بن أنس ، وقال الشافعى : إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل من سحره ما يبلغ الكفر ، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم ير عليه قتلاً .

والحاكم والبيهقى (وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه) قال في التقریب : إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً ضعيف الحديث من الخامسة (وإسماعيل بن مسلم العبدى البصرى قال وكيع : هو ثقة ويروى عن الحسن أيضاً) أى كما يروى عنه إسماعيل بن مسلم المكي . قال في التقریب : إسماعيل بن مسلم العبدى أبو محمد البصرى القاضى ثقة من السادسة .

قوله (وهو قول مالك بن أنس الخ) قال النووى فى شرح مسلم : عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالإجماع ، قال : وقد يكون كفراً وقد لا يكون كفراً بل معصية كبيرة ، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضى الكفر كفر وإلا فلا . وأما تعليمه وتعليمه فحرام ، قال : ولا يقتل عندنا يعنى الساحر ، فإن تاب قبلت توبته ، وقال مالك : الساحر كافر بالسحر ولا يستتاب ولا تقبل توبته بل يتحتم قتله . والمسألة مبنية على الخلاف فى قبول توبة الزنديق ، لأن الساحر عنده كافر كما ذكرنا وعندنا ليس بكافر وعندنا تقبل توبة المنافق والزنديق . قال القاضى عياض : وبقول مالك قال أحمد بن حنبل وهو مروي عن جماعة من الصحابة والتابعين . قال أصحابنا إذا قتل الساحر بسحره إنساناً أو اعترف أنه مات بسحره وأنه يقتل غالباً لزمه القصاص ، وإن مات به ولكنه قد يقتل وقد لا يقتل فلا قصاص وتجب الدية والكفارة ، وتكون الدية فى ماله لا على عاقلته ، لأن العاقلة لا تجمل مائبة باعتراف الجاني . قال أصحابنا : ولا يتصور القتل بالسحر بالبدنة وإنما يتصور باعتراف الساحر والله تعالى أعلم . انتهى كلام النووى .

٢٨ - باب ما جاء في الغال ما يصنع به

١٤٨٦ - حدثنا محمد بن عمر و حدثنا عبد العزيز بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ وَجَدَ ثَمُوهُ غُلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاحْرَقُوا مَتَاعَهُ » . قال صالح : فدخلتُ على مَسَامَةَ وَمَعَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَوَجَدَ رَجُلًا قَدْ غُلَّ ، فحدثتُ سالمَ بهذا الحديثِ ، فأمرَ به فأحرقَ مَتَاعَهُ ، فَوَجَدَ فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفٌ ، فقال سالمُ : بَعْ هَذَا وَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهِ . هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجه . والعملُ على هذا عند بعضِ أهلِ العلمِ ، وهو قول الأوزاعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ .

وسألتُ محمدًا عن هذا الحديثِ فقال : إنما رَوَى هذا صالحُ بنُ محمدَ بنِ زائدةَ وهو أبو واقدٍ الليثيُّ وهو مُنْكَرُ الحديثِ . قال محمدٌ : وقد رَوَى

(باب ما جاء في الغال ما يصنع به)

قوله من وجد ثَمُوهُ غُلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ : أى سرق من مال الغنيمة . والغلول : هو الخيانة في المغنم (فاحرقوا مَتَاعَهُ) قد استدل بهذا الحديث من قال يحرق مَتَاعَ الغال .

قوله (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي .

قوله (وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق) وهو قول مكحول وعن الحسن ويحرق مَتَاعَهُ كله إلا الحيوان والمصحف . وقال الطحاوي : لو صح الحديث لاحتمل أن يكون حين كانت العقوبة بالمال انتهى .

قوله (وهو منكر الحديث) قال المنذرى : صالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وقد قيل إنه تفرد به . وقال البخارى : عامة أصحابنا يحتجون

في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأمر فيه بحرق متاعه . وقال هذا حديث غريب .

٣٩ — باب ما جاء فيمن يقول للآخر يا مخنث

١٤٨٧ — حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَا يَهُودِيٌّ

بهذا في الغلول وهو باطل ليس بشيء . وقال الدارقطني : أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد ، قال : وهذا حديث لم يتابع عليه ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمحفوظ أن سالماً أمر بذلك ، وصحح أبو داود وقفه (وقال محمد : وقد روى في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأمر فيه بحرق متاعه) الحرق بفتح الحاء المهملة والراء وقد تسكن الراء كما في النهاية مصدر حرق بفتح الحاء وكسر الراء ، وهذا لفظ رواية الترمذي عن البخاري رحمه الله ، ولفظ البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد في باب القليل من الغلول ، ولم يذكر عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرق متاعه ، يعني في حديثه الذي ساقه في ذلك الباب وهو حديث عبد الله بن عمر قال : كان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فقات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو في النار ، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عبادة قد غلها . ثم قال البخاري وهذا أصح . قال في الفتح أشار إلى تضعيف حديث عبد الله بن عمر في الأمر بحرق رحل الغال انتهى .

(باب ما جاء في من يقول للآخر يا مخنث)

بفتح النون المشددة ويكسر هو من يتشبه بالنساء سمي به لانكسار كلامه وقيل قياسه الكسر والمشهور فتحه ، والتشبه قد يكون طبعياً وقد يكون تكلفياً . ومن الثاني حديث لعن الخنثين كذا في مجمع البحار .

قوله (إذا قال الرجل للرجل) أي المسلم (يا يهودي) قال القاري : وفي معناه

فَاضْرِبُوهُ عِشْرِينَ ، وَإِذَا قَالَ يَا مُخَنَّثُ فَاضْرِبُوهُ عِشْرِينَ ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ فَأَقْتُلُوهُ . هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ الْمُرَزِيُّ : أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِهِ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، قَالُوا مَنْ أَتَى ذَاتَ مُحْرَمٍ وَهُوَ يَعْلَمُ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ .

وَقَالَ أَحْمَدُ : مَنْ تَزَوَّجَ أُمَّهُ قُتِلَ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ قُتِلَ .

يَانْصُرَانِي وَيَا كَافِرَ (فَاضْرِبُوهُ عِشْرِينَ) أَيْ سَوَطًا (وَإِذَا قَالَ يَامُخَنَّثُ فَاضْرِبُوهُ عِشْرِينَ) قَالَ الطَّبْطَبِيُّ : قَوْلُهُ يَابَهُودَى فِيهِ تَوْرِيَّةٌ وَإِبْرَاهِيمُ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْكَافِرُ وَالذَّلَّةُ لِأَنَّ الْيَهُودَ مِثْلَ فِي الصَّغَارِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الثَّانِي أَرْجَحُ لِلدَّرَجَةِ فِي الْحُدُودِ ، وَعَلَى هَذَا الْمَخْنَثُ انْتَهَى (وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ فَأَقْتُلُوهُ) أَيْ مَنْ وَقَعَ بِالْجَمَاعِ مُتَعَمِّدًا ، وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ إِنْ مِنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ يَقْتُلُ ، قَالَ الْمَظْهَرُ : حَكَمَ أَحْمَدُ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : هَذَا زَجْرٌ وَإِلَّا حَكَمَهُ حَكْمُ سَائِرِ الزِّنَاةِ يَرْجَمُ إِنْ كَانَ مُحْصَنًا ، وَيَجْلَدُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْصَنٍ ، كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . قُلْتُ : وَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَلَا حَاجَةَ لِحُلِّ الْحَدِيثِ عَلَى الزَّجْرِ .

قَوْلُهُ (وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ) قَالَ فِي التَّقْرِيبِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ الْأَنْصَارِيُّ الْأَشْهَلِيُّ مَوْلَاهُمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ ضَعِيفٌ مِنَ السَّابِعَةِ . قَوْلُهُ (وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ الْمُرَزِيُّ أَنَّ رَجُلًا خ) تَقْدِمُ حَدِيثُ الْبَرَاءِ وَحَدِيثُ قُرَّةِ فِي بَابِ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةَ أَبِيهِ .

قَوْلُهُ (قَالُوا مَنْ أَتَى ذَاتَ مُحْرَمٍ) أَيْ جَامِعَهَا (وَهُوَ يَعْلَمُ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ ، أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ يَعْلَمُ بِتَحْرِيمِهَا (فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ) أَيْ فَعَلِيهِ أَنْ يَقْتُلَ ، يَعْنِي يَجِبُ قَتْلُهُ وَهُوَ

٣٠ - باب ما جاء في التعزير

١٤٨٨ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ

عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لُحَيْمَةَ عَنْ بُكَيْرٍ فَأُخْطِئَ فِيهِ وَقَالَ : عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ خَطَأٌ . وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ

الظَّاهِرُ وَعَلَيْهِ تَدُلُّ أَحَادِيثُ الْبَابِ . وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ عَلَيْهِ حَدَّ الزَّنا فَأَحَادِيثُ الْبَابِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(باب ما جاء في التعزير)

قال في المغرب: التعزير تأديب دون الحد وأصله من العزر بمعنى الرد والردع . قال ابن الهمام : وهو مشروع بالكتاب قال تعالى (فاضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً) أمر بضرب الزوجات تأديباً وتهذيباً . كذا في المراقبة للقراري ، وقال فيه بعد ذكر أحاديث في ثبوت التعزير ما لفظه : وأقوى هذه الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام : فاضربوهم على تركها بعشر في الصبيان . فهذا دليل شرعية التعزير وأجمع عليه الصحابة انتهى كلامه . وقال الحافظ : التعزير مأخوذ من العزر وهو الرد والمنع ، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه « وأمنتم برسلي وعزرتهم » وكدفعه عن إتيان القبيح ، ومنه عزره القاضي أي أدبه لئلا يعود إلى القبيح ويكون بالقول والفعل بحسب ما يليق به انتهى . قوله (لا يجلد) بضم أوله بصيغة النفي وروى بصيغة النهي مجزوماً (فوق عشر جلدات) وفي رواية فوق عشرة أسواط ، وفي رواية فوق عشر ضربات (إلا في حد من حدود الله) المراد به ما ورد عن الشارع مقدراً بعدد مخصوص كحد الزنا والقذف ونحوهما . وقيل المراد بالحد هنا عقوبة المعصية مطلقاً لا الأشياء

ابن نيار عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث بكير بن الأشج . وقد اختلف أهل العلم في التعزير . وأحسن شيء يروى في التعزير هذا الحديث .

المخصوصة ، فإن ذلك التخصيص إنما هو من اصطلاح الفقهاء . وعرف الشرع إطلاق الحد على كل عقوبة لمعصية من المعاصي كبيرة أو صغيرة ، ونسب ابن دقيق العيد هذه المقالة إلى بعض المعاصرين له ، وإليها ذهب ابن القيم وقال المراد بالنهي المذكور في التأديب بالمصالح كتأديب الأب ابنه الصغير ، واعترض على ذلك بأنه قد ظهر أن الشارع يطلق الحدود على العقوبات المخصوصة ، ويؤيد ذلك قول عبد الرحمن بن عوف : إن أخف الحدود ثمانون . ذكره الشوكاني ملخصاً من كلام الحافظ ، قلت : وقول عبد الرحمن بن عوف هذا رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلد بجريدتين نحو أربعين . قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر .

قوله (وهذا حديث غريب الخ) أخرجه الجماعة إلا النسائي .

قوله (وقد اختلف أهل العلم في التعزير الخ) قال الحافظ : قد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث ، فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه وإسحاق وبعض الشافعية . وقال مالك والشافعي وصاحباً أبي حنيفة : تجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحد الحر أو العبد قولان ، وفي قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزه ، وهو مقتضى قول الأوزاعي : لا يبلغ به الحد ولم يفصل . وقال الباقر : هو إلى رأى الإمام بالغاً ما بلغ وهو اختيار أبي ثور . وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى : لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين . وعن عثمان ثلاثين ، وعن عمر أنه بلغ بالسوط مائة ، وكذا عن ابن مسعود . وعن مالك وأبي ثور وعطاء لا يعزر إلا من تكرر منه ، ومن وقع منه مرة واحدة معصية لأحد فيها فلا يعزر . وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين : وعن ابن أبي ليلى وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة . وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين .